

Distr.: General
12 August 2020
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة
عملاً بالقرار 1718 (2006)

رسالة مؤرخة 11 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم
لأوغندا لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه تقريراً عن تنفيذ حكومة أوغندا للتدابير المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية بموجب قراري مجلس الأمن 2375 (2017) و 2397 (2017) (انظر المرفق).

(توقيع) أدونيا أيبباري
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 11 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

تقرير أوغندا عن تنفيذ قراري مجلس الأمن 2375 (2017) و 2397 (2017)

تواصل جمهورية أوغندا، بوصفها دولة عضوا مسؤولة في الأمم المتحدة، تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد قدمت أوغندا إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) آخر تقرير لها عن تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كانون الثاني/يناير 2018.

ووفقاً للفقرة 19 من قرار مجلس الأمن 2375 (2017) والفقرة 17 من قرار المجلس 2397 (2017)، تتشرف جمهورية أوغندا بالإبلاغ في هذا الكتاب عن تنفيذها للتدابير المنصوص عليها في هذين القرارين.

تنفيذ قراري مجلس الأمن 2375 (2017) و 2397 (2017) بشأن الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

1 - إطار التنسيق الوزاري

في مسعى إلى تنفيذ المتطلبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن الصادرة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذاً فعالاً، قامت حكومة أوغندا بإنشاء إطار للتنسيق الوزاري تتعاون من خلاله الوزارات والإدارات والوكالات المعنية على تنفيذ تدابير الجزاءات التي يختص بها كلٌّ منها.

ويضم هذا الإطار الوطني، الذي ترأسه وزارة الخارجية وتتولى تنسيقه، الوزارات المسؤولة عن الشؤون الداخلية والدفاع والعدل والمالية والصحة والتعليم. ويضم أيضاً مكتب خدمات التسجيل والتوثيق الأوغندي، ومديرية شؤون الجنسية ومراقبة الهجرة، وهيئة الاستخبارات المالية الأوغندية، وهيئة الإيرادات الأوغندية، ومصرف أوغندا، وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، وقوة الشرطة الأوغندية.

2 - تعميم وتبادل المعلومات عن تدابير الجزاءات

تقوم وزارة الخارجية، من خلال إطار التنسيق الوزاري، بتعميم المعلومات عن جميع القرارات الصادرة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتتخذ الإجراءات اللازمة وتبلغ الجهات المعنية. وتعدّ الوزارات والإدارات والوكالات المعنية الاجتماعات، وتتبادل المعلومات عن الكيانات والأفراد الواردة أسماؤهم في قوائم الجزاءات، وتتواصل مع فريق خبراء الأمم المتحدة وترد على استفساراته في إطار عملية وطنية لتنفيذ جزاءات الأمم المتحدة، وتقدم أيضاً مدخلات تُدرج في تقارير التنفيذ الوطنية.

3 - التدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2375 (2017)

(أ) تحديد المشمولين بالجزاءات (الفقرات 3 إلى 5)

تعمل وزارة الخارجية عن كثب مع الوزارات والإدارات والوكالات المختصة، ولا سيما وزارة الداخلية ومصرف أوغندا وهيئة الاستخبارات المالية الأوغندية وإدارات الهجرة والجمارك، ويتخذ هذا العمل أشكالاً عدة

منها توفير القوائم المحدثة التي تحتوي على أسماء جميع الكيانات والأفراد المشمولين بالجزاءات الواردة أسماؤهم في المرفقين الأول والثاني للقرار 2375 (2017)، بغية تمكين السلطات المذكورة من اتخاذ الإجراءات اللازمة، كلٌّ في إطار ولايته.

(ب) تراخيص العمل (الفقرة 17)

لم تمنح حكومة أوغندا منذ عام 2017 أي تراخيص عمل لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولم تصدر منذ عام 2019 أي تأشيرات دخول عادية لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك امتثالاً لتوجيه مجلس الوزراء بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وجدير بالذكر أن مديرية شؤون الجنسية ومراقبة الهجرة على دراية جيدة بالتدابير المفروضة بموجب القرار 2375 (2017)، وهي تقوم بتنفيذها على هذا الأساس.

(ج) المشاريع المشتركة (الفقرة 18)

جرى إطلاع مكتب خدمات التسجيل والتوثيق الأوغندي على أحكام القرار 2375 (2017) المتعلقة بالمشاريع المشتركة حتى يتخذ الإجراءات اللازمة. ومكتب خدمات التسجيل والتوثيق وكالة حكومية شبه مستقلة مسؤولة عن تسجيل المنشآت التجارية في أوغندا.

وقد شرع المكتب في إجراء عملية تفتيش يستعرض من خلالها تسجيل الشركات وتسجيل المنشآت التجارية وسجلات الزواج المدني من أجل تبين ما إذا كانت هناك أي سجلات لها صلة بأحد رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

والهدف من هذه العملية هو تبين ما إذا كانت هناك أي مشاريع مشتركة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمارس نشاطها في أوغندا واتخاذ التدابير اللازمة امتثالاً لأحكام القرار.

ويذكر، على سبيل المثال، أن السلطات المختصة تجري حالياً تحريات بشأن شركة NH-MKP للإنشاءات لتبين ما إذا كانت هناك أي صلة بينها وبين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد طُلب إلى مجلس الأمن المساعدة في الجهود المبذولة في هذا الصدد.

4 - التدابير المتخذة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2397 (2017)

(أ) تحديد المشمولين بالجزاءات (الفقرة 3)

تعمل وزارة الخارجية عن كثب مع الوزارات والإدارات والوكالات المعنية من خلال توفير وتحديث قوائم الكيانات والأفراد الواردة أسماؤهم في المرفقين الأول والثاني للقرار 2397 (2017) اللذين يتناولان حظر السفر وتجميد الأصول المطبقين على الأفراد والكيانات. ويزود ذلك الوكالات المعنية المختصة بالتنفيذ بما يلزمها من معلومات لاتخاذ الإجراءات الضرورية في حدود ولاية كل منها.

(ب) تجارة الواردات والصادرات (الفقرات 4 إلى 7)

تتفد إدارة الجمارك الحظر المفروض على أي واردات أو صادرات أو عمليات نقل أو شحن عابر لبضائع لها علاقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وذلك تمشياً مع توجيه مجلس الوزراء بالامتنال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

(ج) إعادة رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوطن (الفقرة 8)

في أعقاب القرار القاضي بمنع إصدار أو تمديد تصاريح العمل لرعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، شرعت إدارة خدمات التفتيش التابعة لمديرية شؤون الجنسية ومراقبة الهجرة في تنفيذ عملية لتعقب أثر رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين بقوا في أوغندا بعد انتهاء تصاريحهم ومن ثم تيسير إعادتهم إلى وطنهم، وذلك وفق أحكام القرار 2397 (2017).

ويذكر، على سبيل المثال، أن تصريح العمل الصادر للطبيبة ليندا جان بارك، التي كانت تعمل مع مستشفى كيووكو، انتهى في حزيران/يونيه 2019 ولم تقم مديرية شؤون الجنسية ومراقبة الهجرة بتمديده. وقد غادرت السيدة بارك أوغندا في 9 تموز/يوليه 2019.

وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2019، ألغت مديرية شؤون الجنسية ومراقبة الهجرة تصريح عمل صادراً للطبيب تشوي تونغ سونغ الذي كان يعمل مع مستشفى فيكتوريا. وقد تأخرت عملية إعادته إلى وطنه بسبب إغلاق المطارات في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

(د) إلغاء العقود

كما ورد في التقرير السابق، تم إنهاء جميع عقود الدفاع الموقعة بين حكومة أوغندا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد اطلع فريق الخبراء على نسخ من العقود الملغاة.

5 - خلاصة

تكرر حكومة أوغندا تأكيد دعمها الكامل لنزع السلاح النووي وإحلال سلام واستقرار دائمين في شبه الجزيرة الكورية، وسوف تواصل الامتنال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واتخاذ الإجراءات لتنفيذها.

وترى أوغندا أن نجاح نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية ومساعي إحلال السلام الدائم والاستقرار المنشود فيها يمكن أن يتحقق عن طريق الحوار وبالسبل السلمية.